وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٠١ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة السويس وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس بجلسة ٢٠٠٣/١٠/١٩ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/١١/١٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة السويس وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٤٨٢٥٤٤ جنيهًا (فقط أربعمائة واثنان وثمانون ألفًا وخمسمائة وأربعة وأربعون جنيهًا لاغير) وقد بلغت جملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٤٦٩٣٢٦ جنيهًا (فقط أربعمائة وتسعة وستون ألفًا وثلاثمائة وستة وعشرون جنيهًا لاغير) بفائض قدره مبلغ ١٣٢١٨ جنيهًا (فقط ثلاثة عشر ألفًا ومائتان وثمانية عشر جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/١١/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن